الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية

القدر بين المعتزلة والأشاعرة

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس
في العلوم الإسلامية – تخصص: عقيدة و مقارنة الأديان

الطلبـــــــــة:
– عبد الحـــق حمزاوي
–عبد القادر حوامدي
–عسيلة العربـــــي
–كرامـــة أيـــــوب

المشـــــــــرف:
د. خالد التواتي

السنة الجامعية: 1438–1439هـ/2017–2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، وامتثالا لقول رسول الله (صلى الله عليه و سلم) «لا يشكر الله من لايشكر الناس» .

إلى الله تعالى الذي وفقنا.

إلى من مد لنا يد العون وذلل لنا الصعاب التي واجهت سير البحث ، الأستاذ الفاضل الدكتور **خالد تواتي** الذي أحاط هذا العمل بالرعاية والإشراف.

إلى كل الأساتذة الكرام الذين ساعدونا وأرشدونا خلال مشوارنا الدراسي، وخاصة رئيس قسم العقيدة الأستاذ ***جمال الأشراف*** .

لكم جميعا نتقدم بالشكر وأبلغ معاني العرفان وجزاكم الله عنا كل خير .

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله _ صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد، فإن علم العقيدة أشرف العلوم، وأعظمها، وأهمها.

وإن من أجلّ النعم وأوفاها وضوحَ العقيدة الإسلامية، وموافقتَها للفطر القويمة، والعقول السليمة، وسلامتها من التناقض والاضطراب واللبس والغموض؛ فألفاظها سلسة، ومعانيها بينة يفهمها العالم والعامي، والصغير والكبير.

هذا وإن باب القدر لمن أعظم أبوب العقيدة، وشأنه شأن غيره من الأبواب الأخرى من حيث الوضوح والبيان، بل إن له شأناً عجيباً؛ لأن عامة الناس أعلم به من المتكلمين والفلاسفة؛ لأنه مسألة بديهية، والبديهي كلما زاد التعمق فيه بعد عن الإدراك فالإيمان بالقدر أمر فطري، والعرب في جاهليتها وإسلامها لم تكن تنكر القدر، كما صرَّح بذلك أحد أئمة اللغة وهو أحمد بن يحيى ثعلب بقوله: ((ما في العرب إلا مثبت القدر خيره وشره أهل الجاهلية وأهل الإسلام))[1].

وإثباتهم للقدر مبثوث في ثنايا أشعارهم وخطبهم _ كما سيمر بنا قريباً عند الحديث عن أدلة القدر _ فهم يثبتون القدر ولا ينكرونه، وإن كان هذا الإثبات قد يشوبه بعض التخبط والجهل في فهم حقيقة القدر.

وعندما بعث النبي " بيَّن هذا الأمر _ كغيره _ غاية البيان؛ فإن كلماتِه الجوامعَ النوافع في هذا الباب وغيره كفت وشفت، وجمعت وفرقت، وأوضحت وبينت، وحلَّت محل التفسير والبيان لما تضمنه القرآن.

ثم تلاه أصحابه من بعده، وتلقوا ذلك عنه، فاتبعوا طريقه القويم، وساروا على نهجه المستقيم ، فأثَّر ذلك فيهم أيما تأثير، فكانوا _ رضوان الله عليهم _ أتقى الناس، وأكرم الناس، وأشجع الناس بعد الأنبياء _ عليهم السلام_.

ثم سلك أثرهم التابعون لهم بإحسان، فاقتفوا طريقهم، واهتدوا بهداهم، ودعوا إلى ما دعوا إليه، ومضوا إلى ما كانوا عليه .

ثم بعد ذلك دبَّ في هذه الأمة داء الأمم، فركبت سنن من كان قبلها، فدخلت الفلسفات اليونانيةُ، والهنديةُ، والفارسيةُ، وغيرُها بلادَ المسلمين، وظهرت بدعة القدرية في البصرة ودمشق، فوقع أول شرك في هذه الأمة، وهو نفي القدر، وكان ذلك في عهد أواخر الصحابة _ رضي الله عنهم _ الذين أنكروا تلك البدعة، وأعلنوا البراءة منها ومن أهلها.

ولهذا فإنا أردنا أن بين في بحثنا هذا قول فرقتين من الفرق الإسلامية في القدر وهما المعتزلة و الأشاعرة ولهذا كان موضوع هذا البحث هو: القدر بين المعتزلة والأشاعرة.

أهمية موضوع القدر:

من خلال ما مضى يتبين لنا شيء من شأن القدر، وفيما يلي مزيد بيان لأهميته:

- *ارتباطه بالإيمان بالله:* فالقدر قدرة الله والمؤمن به مؤمن بقدرة الله، والمكذب به مكذب بقدرة الله عز وجل.

ثم إنه مرتبط بحكمة الله _ عز وجل _ وعلمه، ومشيئته، وخلقه.

2- كثرة وروده في أدلة الشرع: فنصوص الكتاب والسنة حافلة ببيان حقيقة القدر، وتجلية أمره، وإيجاب الإيمان به.

3- بروز أقوال معاصرة في القدر تشابه أقوال الفرق القديمة.

الإشكالية :

ما هو القدر وماهي انواعه وموارده في الكتاب والسنه؟

ماهي فرقة المعتزلة والاشاعرة واقوالهم في القدر؟

ماهي الآثار المترتبة على الإختلاف في القدر؟

أسباب البحث في الموضوع:

وإن مما دفعنا إلى الكتابة في هذا الموضوع أمور منها:

1_ أهمية هذا الباب – كما مر –.

2_ الرغبة في تيسير فهم القدر، وتقريبه إلى الأذهان.

3_ الرغبة في الإجابة عما يُثار حول هذا الباب من أسئلة تُطرح، وإشكالات تتكرر، وشبهات تُلقى.

أهداف البحث :

التعريف بمفردات الموضوع.

بيان رأي الأشاعرة والمعتزلة في القدر.

بيان موارد القدر في الكتاب والسنة .

الدراسات السابقة:

في العصور المتأخرة ظهرت كتب في القدر منها الكبير، ومنها الرسائل الصغيرة، ومنها ما يتناول جزئية معينة من هذا الموضوع، ومن الكتب المؤلفة في ذلك:

1_ القضاء والقدر للعلامة الشيخ محمد بن عثيمين وهي رسائل صغيرة.

2_ القضاء والقدر للشيخ د.عمر الأشقر، وهو كتاب متوسط نافع.

3_ القضاء والقدر للشيخ د.عبدالرحمن المحمود، وهو مجلد كبير ويكاد يكون أحسن ما كُتب في هذا الباب وكان اعتمادنا عليه كثيرا.

للوصول إلى الأهداف المسطرة في البحث، اتبعة المناهج لآتية :

المنهج الوصفي التحليلي :وذلك عند بيان معني القدر عند المعتزلة والأشاعرة.

المنهج الإستقراء :وهذا عند تتبع الآراء والأدلة لكل من المعتزلة والأشاعرة حول القدر.

خطة البحث:

من خلال ما ذكرنا فقد ارتأين ان نرسم الخطة الآتية :المقدمة ، مبحث تمهيدي :مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بالقدر وفيه مطلبين ، المبحث الأول: مفهوم القدر، وفيه ثلاث مطالب: تعريف القدر لغة واصطلاحا، موارد القدر في الكتاب والسنة، أنواع القدر، والمبحث الثاني: القدر عند المعتزلة والأشاعرة، وفيه ثلاث مطالب: التعريف بفرقة المعتزلة وبفرقة الأشاعرة ،القدر عند المعتزلة، القدر عند الأشاعرة، المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الاختلاف في القدر، وفيه خمسة مطالب: تعليل أفعال الله وإثبات الحكمة فيها ،وهل الإرادة تقتضي المحبة أم لا؟ والتحسين والتقبيح، معنى "الظلم"، تكليف ما لا يطاق

الصعوبات:

إن مما لا شك فيه انه لا يكاد يخل عمل بحثنا من بعض الصعوبات ، ولعلى اهم ما تجر الإشارة إليه الآتي :

صعوبة التوفيق بين صفحات المطالب والالتزام بالعدد المطلوب في المذكرة .

صعوبة تنسيق الأفكار والمعلومات فيما بينها .

وصل اللهم وسلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

خطة البحث

مبحث تمهيدي :مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بالقدر

المطلب الأول : مجمل اعتقاد الحق في القدر

المطلب الثاني: الواجب على العبد

المبحث الأول: مفهوم القدر

المطلب الأول: تعريف القدر لغة واصطلاحا

المطلب الثاني: موارد القدر في الكتاب والسنة

المطلب الثالث: أنواع القدر

المبحث الثاني : القدر عند المعتزلة والأشاعرة

المطلب الأول : التعريف بفرقة المعتزلة وبفرقة الأشاعرة

المطلب الثاني: القدر عند المعتزلة

المطلب الثالث: القدر عند الأشاعرة

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الاختلاف في القدر

المطلب الأول : تعليل أفعال الله وإثبات الحكمة فيها

المطلب الثاني: هل الإرادة تقتضي المحبة أم لا؟

المطلب الثالث: التحسين والتقبيح

المطلب الرابع: معنى "الظلم"

المطلب الخامس: تكليف ما لا يطاق

مبحث تمهيدي :مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بالقدر

المطلب الأول: مجمل الاعتقاد الحق في القدر

للسلف الصالح عناية في باب القدر تفصيلاً وإجمالاً، والحديث في هذا المبحث سيكون حول مجمل الاعتقاد الحق في القدر وذلك من خلال النقل عن إمامين عظيمين من أئمة السلف وهما الإمام ابن أبي زيد القيرواني[1]

[1] ابن أبي زيد 1:

الإمام العلامة القدوة الفقيه، عالم أهل المغرب، أبو محمد، عبد الله بن أبي زيد، القيرواني المالكي، ويقال له: مالك الصغير.

وكان أحد من برز في العلم والعمل.

قال القاضي عياض: حاز رئاسة الدين والدنيا، ورحل إليه من الأقطار, ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه، وهو الذي لخص المذهب، وملأ البلاد من تواليفه، تفقه بفقهاء القيروان، وعول على أبي بكر بن اللباد. وأخذ عن: محمد بن مسرور الحجام، والعسال، وحج فسمع من أبي سعيد بن الأعرابي، ومحمد بن الفتح، والحسن بن نصر السوسي، ودراس بن إسماعيل، وغيرهم.

سمع منه خلق كثير, منهم: الفقيه عبد الرحيم بن العجوز السبتي، والفقيه عبد الله بن غالب السبتي، وعبد الله بن الوليد بن سعد الأنصاري، وأبو بكر أحمد بن عبد الرحمن الخولاني.

صنف كتاب "النوادر والزيادات" في نحو المائة جزء، واختصر "المدونة", وعلى هذين الكتابين المعول في الفتيا بالمغرب، وصنف كتاب "العتبية" على الأبواب، وكتاب "الاقتداء بمذهب مالك"، وكتاب "الرسالة" وكتاب "الثقة بالله والتوكل على الله"، وكتاب "المعرفة لت: وكان –رحمه الله– على طريقة السلف في الأصول، لا يدري الكلام، ولا يتأول، فنسأل الله التوفيق.

وقد حدث عنه بالسيرة النبوية "تهذيب ابن هشام" عبد الله بن الوليد بسماعه من عبد الله بن جعفر بن الورد، لقيه بمصر.

ولما توفي رثاه عدة من الشعراء.

قال أبو إسحاق الحبال: مات ابن أبي زيد لنصف شعبان سنة تسع وثمانين وثلاث مائة،انظر:. سير أعلام النبلاء ط الحديث (12/ 490)

والإمام ابن تيمية[1] –رحمهما الله –.

الفرع الأول:قول الإمام ابن أبي زيد القيرواني

قال رحمه الله" والإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، وكل ذلك قد قدره الله ربنا، ومقادير الأمور بيده، ومصدرها عن قضائه.علم كل شيء قبل كونه، فجرى على قدره، لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به، ﴿ **أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: 14]**، يضل من يشاء فيخذله بعدله، ويهدي من يشاء فيوفقه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره، من شقي أو سعيد.

1

ابن تيمية 1: هو تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني،ولد ستة 661هـ، وتوفي سنة 728هـ.

الإمام الحبر، والعلامة البحر، فارس المنقول والمعقول، الذي دنت له قطوف العلوم، ودانت له نواصي الحكمة، والذي طبقت شهرته الخافقين، وسار بحديثه الركبان، فهو أمة في الخير، وقدوة في الهدى والتقى.

والحديث عن جوانب النبوغ والألمعية في سيرة هذا الإمام يطول، والمقام لا يتسع للإسهاب، والإطناب، لأن جوانب العظمة في شخصيته كثيرة جداً يصعب حصرها، والوقوف عليها.

قال الحافظ البزار:=أما غزارة علومه فمنها ذكر معرفته بعلوم القرآن المجيد، واستنباطه لدقائقه، ونقله لأقوال العلماء في تفسيره، واستشهاده بدلائله، وما أودعه الله _ تعالى _ فيه من عجائبه، وفنون حكمه، وغرائب نوادره، وباهر فصاحته، وظاهر ملاحته، فإنه فيه الغاية التي ينتهى إليها والنهاية التي يعول عليها+. الأعلام العلية للبزار 22_23.

وكان– رحمه الله –مضرب المثل في الزهد والتواضع والخلق والعفو والصفح والعبادة والكرم والشجاعة.

وله مؤلفات كثيرة منها: مجموع الفتاوى، ودرء تعارض العقل والنقل، ومنهاج السنة النبوية، والصارم المسلول.

انظر الأعلام العلية للبزار، الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، للحافظ عمر بن علي البزار، حققه زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت، ط2، 1396هـ. والشهادة الزكية لمرعي الكرمي الحنبلي،

تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد، أو يكون لأحد عنه غنى، أو يكون خالق لشيء إلا هو رب العباد ورب أعمالهم، والمقدر لحركاتهم وآجالهم، الباعث الرسل إليهم لإقامة الحجة عليهم.[1]

الفرع الثاني: أقوال الإمام ابن تيمية رحمه الله:

1- سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله سؤالاً عن القدر، فأجاب عنه إجابة مطولة، ضمنها مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة في هذا الباب، ومما قاله:

"مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وهو أن الله خالق كل شيء، وربه، ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها، من أفعال العباد،وغير أفعال العباد.

وأنه – سبحانه – ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته، وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاءه، بل هو قادر على كل شيء، ولا يشاء شيئاً إلا وهو قادر عليه، وأنه – سبحانه – يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

وقد دخل في ذلك أفعال العباد، وغيرها، وقد قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم؛ قدر آجالهم، وأرزاقهم، وأعمالهم، وكتب ذلك، وكتب ما يصيرون إليه من سعادة،

[1] أبي زيد القيرواني، مقدمة الرسالة،ت: بكر بن عبد الله أبو زيد،لاط، دار العاصمة،ص58.

وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء، وقدرته على كل شيء، ومشيئته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها، وكتابته إياها قبل أن تكون".[1]

2- إلى أن قال:"وسلف الأمة وأئمتها متفقون - أيضاً - على أن العباد مأمورون بما أمرهم الله به، منهيون عما نهاهم عنه، ومتفقون على الإيمان بوعده، ووعيده الذي نطق به الكتاب والسنة، ومتفقون على أنه لا حجة لأحد على الله في واجب تركه، ولا محرم فعله، بل لله الحجة البالغة على عباده".[2]

3- وقال:"ومما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها - مع إيمانهم بالقضاء والقدر، وأن الله خالق كل شيء، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه يضل من يشاء، ويهدي من يشاء - أن العباد لهم مشيئة وقدرة، يفعلون بمشيئتهم، وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه، مع قولهم: إن العباد لا يشاؤون إلا أن يشاء الله، كما قال الله - تعالى -:﴿**كَلاَّ إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ، فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ، وَمَا يَذْكُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ**﴾ [المدثر: 54-56].[3]

المطلب الثاني: الواجب على العبد في هذا الباب:

الواجب على العبد في هذا الباب أن يُؤمن بقضاء الله، وقدره، وأن يُؤمن بشرع الله، وأمره، ونهيه، فعليه تصديق الخبر، وطاعة الأمر.[4]

---

[1] ابن تيمية ،مجموع فتاوى شيخ الإسلام، مرجع سابق ،(8/449_450)

[2] المصدرنفسه , مرجع سابق, (8/452).

[3] المرجع سابق، (8/452).

[4] محمد رشاد سالم ،جامع الرسائل لابن تيمية ، ط1، 1405هـ، مطبعة المدني،(2/ 341) ، و انظر ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ت: د. محمد رشاد سالم، ط1، 1401هـ - 1981م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (8/405).

فإذا أحسن حَمِدَ الله، وإذا أساء استغفر الله، وعلم أن ذلك كله بقضاء الله وقدره؛ فإن آدم – عليه السلام – لما أذنب تاب، فاجتباه ربه وهداه، وإبليس أصرَّ واحتج فلعنه الله وأقصاه، فمن تاب كان آدمياً، ومن أصرَّ واحتج بالقدر صار إبليسياً، فالسعداء يتبعون أباهم، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس.[1]

"وبالمراعاة الصحيحة لقدر الله، وشرعه، يصير الإنسان عابداً –حقيقة– فيكون مع الذين أنعم الله عليهم من أنبياء، وصديقين، وشهداء، وصالحين، وكفى بهذه الصحبة غبطة وسعادة".[2]

وبالجملة فعليه أن يؤمن بمراتب القدر الأربع ، وأنه لا يقع شيء إلا وقد علمه الله، وكتبه، وشاءه، وخلقه، ويؤمن – أيضاً – بأن الله أمر بطاعته، ونهى عن معصيته، فيفعل الطاعة، ويترك المعصية، فإذا وفقه الله لفعل الطاعة وترك المعصية فليحمد الله، وليستمر على ذلك، وإن خُذِل ووُكل إلى نفسه فَفَعَل المعصية، وترك الطاعة فعليه أن يستغفر ويتوب.

ثم إن على العبد – أيضاً – أن يسعى في مصالحه الدنيوية، ويسلك الطرق الصحيحة الموصلة إليها، فيضرب في الأرض، ويمشي في مناكبها، فإن أتت الأمور على ما يريد حمد الله، وإن أتت على خلاف ما يريد تعزى بقدر الله، وعلم أن ذلك كله واقع بقدر الله – عز وجل – وأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

---

[1] ابن تيمية ,مجموع الفتاوى,مرجع سابق، (8/)64، و انظر: ابن قيم الجوزية ،طريق الهجرتين ، ضبط نصه وخرج أحاديثه عمر بن محمود أبو عمر، ط1، 1409هـ ، دار ابن القيم،ص 170.

[2] فالح بن مهدي، التحفة المهدية في شرح الرسالة التدمرية ، ط2،لان، 1406هـ،(140/2)، ابن عثيمين تقريب التدمرية، ط1، 1412هـ ، دار الوطن،ص119.

"وإذا علم العبد من حيث الجملة أن لله فيما خلق وما أمر به حكمة عظيمة كفاه هذا، ثم كلما ازداد علماً وإيماناً ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يبهر عقله، ويبين له تصديق ما أخبر الله به في كتابه".[1]

[1] ابن تيمية ،مجموع الفتاوى،مرجع سابق,(97/8).

المبحث الأول: مفهوم القدر

المطلب الأول: تعريف القدر لغة وإصطلاحا

الفرع الأول :تعريف القدر لغة

قال بن فارس[1] "القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته ، فالقدر مبلغ كل شيء ، يقال قدره كذا أي مبلغه وكذلك القدروقدرت الشيء أقدره وأقدره من التقدير وقدرته أقدره والقدر قضاء الله تعالى الأشياء على مبالغها ونهاياتها التي أرادها لها" [2]

وجاء في تاج العروس "القَدَرُ، محرّكةً: القضاء الموفق، وفي المحكم: القدر: القضاء والحكم هو ما يقدره اللهُ عَزَّ وجَلَّ من القَضَاءِ ويحكم به من الأمور. والقَدَر أَيضاً: مَبْلغُ الشَّيْءِ".[3]

[1] ابن فارِس(329 – 395 هـ = 941 – 1004 م)

أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازيّ، أبو الحسين: من أئمة اللغة والأدب. قرأ عليه البديع الهمذاني والصاحب ابن عباد وغيرهما من أعيان البيان. أصله من قزوين، وأقام مدة في همذان، ثم انتقل إلى الريّ فتوفي فيها، وإليها نسبته. من تصانيفه (مقاييس اللغة – ط) ستة أجزاء، و (المجمل – خ) طبع منه جزء صغير، و (الصاحبيّ – ط) في علم العربية، ألفه لخزانة الصاحب ابن عباد، و (جامع التأويل) في تفسير القرآن، أربع مجلدات، و (النيروز – ط) في نوادر المخطوطات، و (الإتباع والمزاوجة – ط) و (الحماسة المحدثة) و (الفصيح) و (تمام الفصيح) و (متخير الألفاظ – ط) و (ذمّ الخطأ في الشعر – ط) و (اللامات – ط) و (أوجز السير لخير البشر – ط) في 8 صفحات، و (كتاب الثلاثة – خ) في الكلمات المكونة من ثلاثة حروف متماثلة، وله شعر حسن.انظر الأعلام للزركلي ،ط:15،– أيار / مايو 2002، دار العلم للملايين،(1/ 193).

[2] ابن فارس ،مقاييس اللغة ، ت: عبد السلام محمد هارون،لاط، 1399هـ – 1979م، دار الفكر، (5/ 62).

[3] مرتضى الزَّبيدي، تاج العروس، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية ،(13/ 370).

الفرع الثاني: تعريف القدر اصطلاحا

عرف بعدة تعريفات ، منها:

التعريف الأول : هوما سبق به العلم وما جرى به القلم مما هو كائن إلى الأبد وأنه عز وجل قدر مقادير الخلائق وما تكون من أشياء قبل أن تقع في الأزل وعلم – سبحانه وتعالى أنها ستقع عنده وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها[1]

التعريف الثاني : تقدير الله للكائنات حسبما سبق به علمه و اقتضته حكمته [2]

التعريف الثالث : "هو تقدير الله الأشياء في القدم وعلمه سبحانه وتعالى انها ستقع في أوقات معلومة وصفات مخصوصة ،وكتابته لذالك ،ومشيئته له ،ووقوعها على حسب ما قدرها ، وخلقه لها"[3].

وهو من أحسن التعريفات وأجمعها لمفرداته.

المطلب الثاني: موارد القدر في الكتاب والسنة

الفرع الأول: القرآن الكريم

1– قوله تعالى ﴿**وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَراً مَقْدُوراً**﴾ [الأحزاب: 38]؛ومعنى هذه الآية: أن الله – عز وجل – قدَّر أن يخلق خلقاً، ويأمرهم وينهاهم، ويجعل ثواباً لأهل طاعته،

[1] محمد بن أحمد السفاريني السفيراني ، لوامع الأنوار البهية، وسواطع الأسرار الأثرية، شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية، ط2، 1405هـ ، المكتب الإسلامي، بيروت، مكتبة أسامة، الرياض،(348/1).

[2] محمد بن صالح العثيمين ، رسائل في العقيدة، ، ط1406،2هـ، دار طيبة، الرياض، ص37.

[3] عبد الرحمان المحمود، القضاء والقدر في الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه،ط2، 1418هـ–1997م،لان، ص39.

وعقاباً لأهل معصيته، فلما قدَّره كتب ذلك وغيَّبه، فسماه الغيب وأم الكتاب، وخلق الخلق على ذلك الكتاب: أرزاقهم، وآجالهم، وأعمالهم، وما يصيبهم من الأشياء من الرخاء والشدة، فكان أمر الله الذي مضى، وفرغ منه، وخلق الخلق عليه قدراً مقدوراً[1].

2- قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[القمر: 49].

ومعنى الآية: أن الله سبحانه قدر الأشياء، أي علم مقاديرها وأحوالها، وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد منها ما سبق في علمه أنه يوجده على نحو ما سبق في علمه، فلا يحدث حدث في العالم العلوي والسفلي إلا وهو صادر عن علمه -تعالى- وقدرته، وإرادته[2].

3- قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ**﴾ [الحجر: 21].

وهذا عام في كل شيء، وذهب قوم من المفسرين إلى أن المراد به المطر خاصة.[3]

4- وقوله تعالى: ﴿**إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ، فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ**﴾ [المرسلات: 22-23].

5- قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ جِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى**﴾ [طه: 40].

6- قوله تعالى: ﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً**﴾[الفرقان: 2].

7- قوله تعالى: ﴿**مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ**﴾ [عبس: 19].

8- قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى**﴾ [الأعلى: 3].

---

[1] ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ،لاط، 1405هـ، دار الفكر، بيروت،(15/12).
[2] انظر ابن العربي، الجامع لأحكام القرآن(148/17).
[3] انظر لابن الجوزي زاد المسير في علم التفسير(4/ 392).

9- قوله تعالى: ﴿**لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْراً كَانَ مَفْعُولاً**﴾ [الأنفال: 42].

10- قوله تعالى: ﴿**وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ**﴾ [الإسراء: 4]

الفرع الثاني: من السنة النبوية

1- قال عليه الصلاة والسلام كما في حديث جبريل – عليه السلام –: ((**وتؤمن بالقدر خيره وشره**). [1]

2- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله–صلى الله عليه وسلم– ((**لا يؤمن عبدٌ حتى يؤمن بالقدر خيره وشره من الله، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه**)). [2]

3- روى مسلم في الصحيح عن طاووس[3]قال: ((**أدركت ناساً من أصحاب رسول الله "يقولون: كل شيء بقدر**، قال: وسمعت عبد الله بن عمر يقول: **كل شيء بقدر حتى العجز والكيْس، أو الكيس والعجز**)). [4]

4- قال عليه الصلاة والسلام ((**وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كان كذا**

[1] رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة،رقم1

[2] الترمذي، في سننه **كتاب القدر**، باب ما جاء لا عدوى ولا هامة ولا صفر لخيطئه ، (4/ 451)وأن (2144) وقال: =وهذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن ميم ون، وعبدالله بن ميمون منكر الحديث، ولكن الحديث له شواهد تؤيده وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (1723)، وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة (2439).

[3] هو طاووس بن كيسان الفقيه القدوة عالم اليمن أبو عبدالرحمن الفارسي ثم اليمني الجندي، الحافظ، سمع من زيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة وزيد بن أرقم وابن عباس _ رضي الله عنهم _ ولازم ابن عباس مدة، وهو معدود في كبراء أصحابه، روى عنه عطاء ومجاهد وجماعة من أقرانه، توفي سنة 106هـ. انظر سير أعلام النبلاء (5/38_49).

[4] مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر، 2655،(4/ 2045)

وكذا، ولكن قل: قَدَرُ اللهِ وما شاء فعل)).[1]

المطلب الثالث: أنواع القدر

على ضوء نصوص الكتاب والسنة، يقول العلماء: أنواع التقدير أربعة:

الفرع الأول : التقدير العام

وهو الذي جاء في نصوص كثيرة، منها قول النبي صلى الله عليه وسلم:"" **كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات بخمسين ألف سنة** "[2].

الفرع الثاني : التقدير العمري

وهو المتعلق بعمر كلِّ إنسان، ويدل عليه حديث ابن مسعود رضي.

الفرع الثالث: تقدير السنوي:

الذي يكون في ليلة القدر، كما قال الله تعالى: ﴿**فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ**﴾ [الدخان:4]، أي: يقدَّر في هذه الليلة كلُّ ما هو كائن إلى ليلة القدر التي تليها، ولهذا لما سألت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم:"" **أرأيت إن علمت أي ليلةٍ ليلةُ القدر ما أقول فيها؟ قال: قولي: اللهم إنَّك عفو تحب العفو فاعف عني** " [3] فما أجمل ملازمة العبد لهذه الدعوة في تلك الليلة العظيمة التي يكتب فيها ما هو كائن إلى ليلة القدر الأخرى.

الفرع الرابع: التقدير اليومي

الذي دل عليه قول الله تعالى: ﴿**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾ [الرحمان:29][4]

---

[1] مسلم في صحيحه، كتاب القدر،باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم 2664، (4/ 2052).

[2] مسلم في صحيحه ،ت: محمد فؤاد عبد الباقي ،لاط، دار إحياء التراث العربي – بيروت،كتاب القدر ،باب حجاج آدم و موسى عليهما السلام ،(4/ 2044) .

[3] النسائي ،السنن الكبرى ،ت:محمد فؤاد عبد الباقي، السنن الكبرى،ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت،(7/ 146).

[4] عبد الرزاق البدر ،تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي ،ط1، غراس للنشر والتوزيع، 1424هـ/2003م ،ص: 251.

المبحث الثاني : القدر عند المعتزلة والأشاعرة

المطلب الأول: التعريف بفرقة المعتزلة وبفرقة الأشاعرة

الفرع الأول : التعريف بفرقة المعتزلة

أولا: تعريف المعتزلة : لغة

يقول ابن منظور[1]: " عزل الشيء يعزله عزلا وعزله فاعتزل وانعزل وتعزل؛ نحاه جانبا فتنحى، وقوله تعالى : ﴿**إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ**﴾ [الشعراء 212] ، معناه أنهم لما رموا بالنجوم منعوا من السمع،واعتزل الشيء وتعزله– ويتعديا بعن– تنحى عنه، وقوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ**﴾ [الدخان :21] ، أراد إن لم تؤمنوا بي فلا تكونوا علي ولا معي". [2]

---

[1] ابن مَنْظُور

(630 – 711 هـ = 1232 – 1311 م)

محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، صاحب (لسان العرب) : الإمام اللغوي الحجة. من نسل رويفع بن ثابت الأنصاري. ولد بمصر (وقيل: في طرابلس الغرب) وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة. ثم ولي القضاء في طرابلس.

وعاد إلى مصر فتوفي فيها، وقد ترك بخطه نحو خمسمائة مجلد، وعمي في آخر عمره.

قال ابن حجر: كان مغرى باختصار كتب الأدب المطوّلة. وقال الصفدي: لا أعرف في كتب الأدب شيئا إلا وقد اختصره. أشهر كتبه (لسان العرب – ط) عشرون مجلدا، جمع فئه أمهات كتب اللغة، فكاد يغني عنها جميعا. ومن كتبه (مختار الأغاني – ط) 12 جزءا، و (مختصر مفردات ابن البيطار - خ) و (نثار الأزهار في الليل والنهار - ط) أدب، وهو الجزء الأول من كتابه (سرور النفس بمدارك الحواس الخمس - خ) في مجلدين، هذب فيهما كتاب (فصل الخطاب في مدارك الحواس الخمس انظر الأعلام للزركلي (7/ 108)

[2] ابن منظور ، لسان العرب، ت: مجموعة من المؤلفين، لا ط ، القاهرة،(2930/4).

واعتزل الشيء: بعُد عنه.[1] ويُقال: اعتزل عنك ما يُشينك أي نحه عنك، وكنت بمعزل عن كذا وكذا ، أي كنت بموضع عزلة منه، وكنت في ناحية منه، واعتزلت القوم أي فارقتهم، وتنحيت عنهم.[2]

وبذلك يكون معنى المعتزلة في اللغة: التنحي، والابتعاد ، والمفارقة. ومنه أُخذ المعنى الاصطلاحي، مع وجود اختلاف في تحديد ما تنحت عنه المعتزلة وفارقته، بين قائل : أنها تنحت قول الأمة في مرتكب الكبيرة ، وآخر بأنها تنحت الخلاف السياسي الذي كان قائما في ذلك الوقت ، وغيره بأنها تنحت مجلس الحسن البصري.

ثانيا: تعريف المعتزلة اصطلاحا

اختلفت وتنوعت تعريفات الباحثين لفرقة المعتزلة بدرجة كبيرة، وذلك يرجع إلى اختلاف مقاصدهم وغاياتهم من هذه التعريفات، فمنهم من عرفهم باعتبار مؤسس الفرقة، وآخر باعتبار نشاطهم في تقرير مسائل علم الكلام، وإرسال قواعده، ولآخر باعتبار منهجهم العقلي الصرف المقدم على الوحي مدحا أو ذما[3]، وآخر باعتبار أسمائهم وألقابهم وما أجمعوا عليه من العقائد– الأصول الخمسة–[4]، وآخر باعتبار نشاطهم السياسي الذي ظهر للرد على عقيدة الجبر والإرجاء والتشبيه وآخر باعتبار ما

[1] إخراج مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية، ط 2 ، 1392هـ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، (599/2).

[2] أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، ت: عبد السلام هارون وآخرون، لا ط ، الدار المصرية، مصر الجديدة،(134/2).

[3] مانع بن حماد الجهني، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ط4 ،1420هـ ، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، (64/1).

[4] عبد المنعم الحنفي ، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، ط1 ،1413هـ، دار الرشاد ، القاهرة، ص (358).

وصلوا إليه من الانتشار والنفوذ، وبسط السيطرة على غيرهم من الفرق في مرحلة من مراحلهم.

يقول في ذلك سعيد مراد: لقد اختلفت الآراء، وتعددت الاتجاهات، حول مفهوم الاعتزال، هل هو اعتزال سياسي؟ أم اعتزال عن مباهج الحياة الدنيا وزينتها؟ أم اعتزال الفئة الضالة وأهل الفتنة؟ أم أنه موقف فكري له أصوله وقواعده؟ أضف إلى ذلك، أن مفهوم الاعتزال تأثر بدرجة كبيرة بموقف الأنصار والخصوم، مما حدا بكل منهم أن يطلق على أصحاب الاعتزال من الألقاب والتسميات، ما يتناسب مع الموقف الفكري لكل منهم.[1]

وإليك شيئا من هذه التعريفات:

1- المعتزلة" :من أهم الفرق الكلامية، بل تعد أيضا مؤسس علم الكلام الحقيقي، بمعنى أن لها نسقا مذهبيا متكاملا في علم الكلام، وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزال الذي اعتزل عن مجلس الحسن البصر ، وكانوا من أوائل الذين وسعوا دائرة المعرفة الدينية، بحيث تشمل العقل، ولم يكتف المعتزلة بإدخال عنصر العقل في المعرفة الدينية، بل قدموه على النص، وقالوا بالفكر قبل السمع، فأولوا المتشابه من الآيات القرآنية، ورفضوا الأحاديث التي لا يقرها العقل، وتحرزوا في خبر الآحاد، وقالوا بوجوب معرفة الله بالعقل، ولو لم يرد شرع بذلك، وإذا تعارض النص مع العقل، قدموا العقل؛ لأنه أصل النص.[2]

[1] سعيد مراد، الفرق والجماعات الدينية قديما وحديثا، لا ط ، 1427 هـ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ص (93) .

[2] محمد صالح محمد السيد ، مدخل إلى علم الكلام ، 2001م، دار قباء، القاهرة ، (219).

2- المعتزلة" :هم الواضعون لدعائم علم الكلام الإسلامي، فبهم تأسس، وبجهودهم تطورت موضوعاته، بما أضافوا إليه من مباحث جديدة أثرت موضوعاته، وكان لهم دور رئيس في تطويره، وصياغة مشكلاته، ومعالجتها معالجة جادة هي أقرب إلى روح التفلسف.[1]

الفرع الثاني : التعريف بفرقة الأشاعرة

هم جماعة منتسبون إلى أبي الحسن الأشعري رحمه الله في الاعتقاد .

قال الشهرستاني: " الأشعرية أصحاب أبي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري "[2]، متأخروهم في الجملة يؤمنون ويثبتون صفات المعاني السبع ويمنعون قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى ، وهم في القدر مجبرة متوسطة، كما يقول : الإيجي في مباحث الايمان لهم شبهة بالمرجئة في تعريفه، وفي مواقفهم من الصحابة وفي الأمور السمعية الأخروية لا يخالفون أهل السنة والجماعة[3].

المطلب الثاني :مفهوم القدر عند المعتزلة

إن قدر الله عند المعتزلة هو إقدار الله العباد على الفعل وإعلامهم به مع علمه بأفعالهم؛ حيث أنهم ينسبون إرادة الفعل وخلقه للعباد أنفسهم دون الله .وحجتهم في ذلك أن العباد قد يفعلون المعاصي وأفعال الشرك ،فكيف يريدها الله ويفعلها لهم ثم يحاسبهم عليها؟

---

[1] علي عبد الفتاح المغربي ، الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة ، ط1 ، 1986 م ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، (203) .

[2] أبي الفتح محمد الشهرستاني ،الملل والنحل ، لا ط ، مؤسسة الحلبي، (94/1).

[3] خالد بن عبد اللطيف بن محمد نور، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى ، ط1 ، 1416هـ -1995، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية ،(288).

يقول القاضي عبد الجبار الهمذاني:" فأما المعاصي والكفر ،فمعاذ الله أن يكون عز وجل خلقها وقضاها وقدرها إلا بمعنى أنه أعلمنا واخبرنا عنها .كما قال عز وجل :{وقضينا على بني إسرائيل} بمعنى أعلمناهم ....وكيف يصح أن يكون قد قضى الكفر ثم يعاقب عليه؟" [1].

إذن فالمعتزلة تنفي مرتبتي القدر الثالثة والرابعة عن الله وتثبتها للإنسان ،وهذا مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة من أن الإيمان بالقدر يتضمن أربعة مراتب، وهي :

1-العلم: وهو الإيمان بأن الله عالم بكل شيء جمله وتفصيلاً ،منذ الأزل .وذلك يشمل أفعاله سبحانه وأفعال عباده .

2- الكتابة: وهي الإيمان بأن الله سبحانه كتب ذلك العلم في اللوح المحفوظ .

يقول سبحانه وتعالى : **{أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ }** [الحج: 70] ، ففي هذه الآية إثبات للمرتبتين السابقتين .

3- المشيئة والإرادة: وهي الإيمان بأن جميع الكائنات لا تكون إلا بمشيئة الله تعالى، وذلك يشمل فعله سبحانه وفعل مخلوقاته .يقول تعالى عما يتعلق بفعله { **وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ** } [إبراهيم: 27]).ويقول سبحانه في فعل عباده{ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ** } [الأنعام: 112]

[1] القاضي عبد الجبار الهمذاني ،الأصول الخمسة ، ت : د فيصل عون ، ط1 ، 1998 م ، مكتب النشر العلمي ، (99).

4-الخلق: وهو الإيمان بأن كل ما في هذا الكون مخلوق لله ، وذلك يشمل الذوات والصفات والحركات والأفعال[1]. يقول الله سبحانه وتعالى: { **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** } [الصافات: 96]

إذن فهذا هو الإيمان الصحيح بالقدر، وهو إثبات هذه المراتب الأربعة ،بخلاف المعتزلة التي تثبت المرتبتين الأوليين فقط .

ومما تجدر الإشارة إليه ،أن هناك بعض الغلاة من المعتزلة من أنكر حتى العلم والكتابة ،وقدرة الله على أفعال العباد ،لذلك يسمون مجوس هذه الأمة ،لأنهم جعلوا مع الله شركاء في الخلق وهم العباد وإن كان هدفهم تنزيه الله عن خلق الشر، فهم في ذلك شابهوا المجوس القائلين بإلهين في الكون :إله النور وهو خالق الخير ،وإله الظلمة وهو خالق الشر.[2]

يقول شيخ الإسلام عن هؤلاء الغلاة:" وأما الإقرار بتقدم علم الله وكتابته لأفعال العباد،فهذا لم ينكره إلا الغلاة من القدرية وغيرهم.[3]

وبالنسبة لمسألة إرادة الله الكفر والمعاصي ،فهناك نوعين من الإرادة :كونية وشرعية.

الإرادة الكونية تشمل المؤمن والكافر ،والبر والفاجر ،و بها يريد الله المعاصي .ولا يلزم منها محبة الله ورضاه عن المراد ولكن يلزم وقوع المراد وتحققه ، بخلاف الشرعية التي توافق محبة الله ورضاه ولا يلزم تحققها.[4]

---

[1] محمد بن العثيمين ، شرح ثلاثة الأصول ، ط4 ،1418-1998م ، الثريا للنشر والتوزيع ، (111-112).

[2] عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة ، ط2 ، 1416-1995م، مكتبة الرشد ، (170) وعلي الوصيفي، القضاء والقدر عند السلف ، لا ط ، دار الإيمان للنشر والتوزيع ، (87).

[3] ابن تيمية ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، تحقيق فريد الجندي وأشرف الشرقاوي ، لا ط ،1427- 2006 م ، دار الحديث القاهرة ، (4 / 817).

[4] الشيخ محمد بن عثيمين ، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ط5، 1419 ، دار ابن الجوزي (222.223/1).

فالله سبحانه أراد المعاصي والكفر ،بمعنى أنه شاء وقوعها ،ولا يلزم من هذه المشيئة إجبار البشر على الكفر ،فالله سبحانه علم بعلمه الأزلي أن بعض البشر سيقع منهم المعاصي والكفر ،فشاء وقوعها لأن لا شيء في الكون يخرج عن مشيئته سبحانه .والله أرسل الرسل مبشرين ومنذرين ،فمن عصى وكفر استحق العقاب.

أفعال العباد عند المعتزلة

تفرق المعتزلة بين نوعين من أفعال العباد:

1-الأفعال الاختيارية المباشرة: وهي التي يفعلها الإنسان بقدرته واختياره .

2-الأفعال المتولدة: وهي التي تتولد دون مشيئة وقدرة واختيار وقصد ،مثل:الإدراك الحاصل عند فتح البصر ونحوه.

أما الأفعال الاختيارية ،فالذي عليه غالبيتهم العظمى أنها من خلق الإنسان ،وليس لقدرة الله وإرادته فيها أي تأثير.يقول عبد الجبار الهمذاني:" فإن قيل فما الدليل على أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى وأنها أفعالهم؟ قيل له: لو كانت فعلاً لله تعالى لما حسن أن يأمرنا بحسنها وينهانا عن قبحها ...وأيضاً فلو كان الله عز وجل يفعل أفعالنا، لما وقعت بحسب قصودنا ودواعينا".[1]

وخالف في ذلك بعضهم ،حيث يرى الجاحظ ومعمر أن أفعال العباد من صنع الطبيعة ، أي اضطرارية كإحراق النار ،وإنما نسبت إلى لفاعليها مجازاً وليس لهم إلا الإرادة.وهناك من المعتزلة من وافق أهل السنة والجماعة وقالوا بأن الله خالقها وهؤلاء قله ،هم ضرار بن عمرو وحفص الفرد ،كما أورد ذلك ابن حزم في الفصل.[2]

[1] القاضي عبد الجبار الهمذاني ، الأصول الخمسة ، ت : د فيصل عون ، ط1 ، 1998 م ، مكتب النشر العلمي، (77).

[2] عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة ، ط1، 1416-1995 م ، (170) وما بعدها.

وأما الأفعال المتولدة ، فقد اختلفوا فيها والرأي الذي عليه معظمهم ،هو تقسيمهم للمتولدات إلى قسمين : 1- تولد عن غير الحي ،مثل:حرق النار وتبريد الثلج .واختلفوا فيه ، فقال بعضهم أنه فعل الله عز وجل ، وقال البعض فعل الطبيعة وقال آخرون بل هي أفعال لا فاعل لها .

2-تولد عن الحي ، وقالوا فيه أنه من فعل الإنسان، وبهذا قال القاضي عبد الجبار.[1]

إذن نخلص إلى أن المعتزلة يقولون بخلق العباد لأفعالهم ،بغض النظر عن مسألة التولد التي هي من إحداث بشر بن المعتمر .وهذا القول مخالف للاعتقاد الصحيح الذي عليه سلف الأمة ،من أن الله سبحانه وتعالى هو خالق العباد وخالق أفعالهم ،وهذا ليس فيه اختلاف ولا شك بينهم بل لم يظهروا القول فيه إلا بعد أن أحدثته الفرق الضالة. يقول ابن تيمية :"أفعال العباد مخلوقة باتفاق سلف الأمة وأئمتها ...وكان السلف قد اظهروا ذلك لما أظهرت القدرية أن أفعال العباد غير مخلوقة لله ، وزعموا أن العبد يحدثها أو يخلقها دون الله .فبين السلف والأئمة أن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها.[2]

ويقول الطحاوي:" وأفعال العباد خلق الله ،وكسب من العبد".[3]

فأفعال العباد كسب لهم ،أي أنهم هم الموصوفين بها وفاعلين لها حقيقة .وخلق من الله أي أن الله هو الذي أحدثها .يقول شيخ الإسلام شارحاً معنى الكسب:"إن الكسب الفعل الذي يعود على فاعله بنفع أو ضر".[4]

---

[1] المرجع السابق، (184-189).

[2] ابن تيمية ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، تحقيق فريد الجندي وأشرف الشرقاوي ، لا ط ،1427- 2006 م ، دار الحديث القاهرة ، (4 / 705).

[3] الشيخ عبد الرحمن البراك ، شرح العقيدة الطحاوية ، ط2 ،1431 - 2010م ، دار التدمرية ، (329).

[4] بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، لا ط ، 1416هـ- 1995م ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية (4 /694).

إذن فالعباد هم المصلين والصائمين ، والمطيعين والعاصين، فهي أفعالهم على الحقيقة والله سبحانه هو الذي خلقهم وخلق أفعالهم وقدرتهم وإرادتهم ، فخلق الله لأفعال العباد لا يعني سلب المشيئة والقدرة منهم ، ولكن يعني أن مشيئتهم وقدرتهم خاضعة لمشيئة الله وقدرته .يقول الله سبحانه وتعالى:{ **لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (28) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ** } [التكوير: 28،29] ، فهذا هو المذهب الموافق للواقع والعقل ؛ فالإنسان يعلم أن له مشيئة وقدرة ، بهما يفعل وبهما يترك. ويميز بين ما يقع منه بإرادته مثل المشي وما يقع منه بغير إرادته مثل الارتعاش. بالإضافة إلى أن الكون كله مملوك لله تعالى ،والإنسان جزء من هذا الكون ،ولا يمكن للمملوك أن يتصرف في ملك المالك إلا بمشيئته وإذنه.[1]

المطلب الثالث: قول الأشاعرة في القدر

يرى جمهور الأشاعرة ومتأخروهم أن الله – عز وجل – خالق أفعال العباد فيثبتون مرتبتي المشيئة والخلق، ولكنهم يقولون: إن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله –تعالى– وحدها، وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله –سبحانه– أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً؛ فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما؛ فيكون الفعل مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً، ومكسوباً للعبد.

والمراد بكسبه إياه: مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك من تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له.[2]

[1] محمد بن العثيمين ، شرح ثلاثة الأصول ، ط4 ،1418–1998م ، الثريا للنشر والتوزيع ، (112–117).

[2] شرح المواقف للزنجاني – الموقف الخامس – ت: د.أحمد المهدي، لا ط ، 1396هـ ، مكتبة الأزهر، (237).

فهم إذاً يرون أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى وهي كسب للعباد وعلى ذلك يترتب الثواب والعقاب، ولا تأثير لقدرة العبد في الفعل.

وهذا قول جمهور الأشاعرة، وهو القول الذي شنع بسببه المعتزلة على الأشاعرة؛ لأنهم لما لم يثبتوا للعبد قدرة مؤثرة لم يكونوا بعيدين من قول الجبرية الجهمية؛ فهم أرادوا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية؛ فجاءوا بنظرية الكسب، وهي في مآلها جبرية خالصة؛ لأنها –كما مر– تنفي أي قدرة للعبد أو تأثير.[1]

ولهذا اشتهر المذهب الأشعري – بناءاً على مقالتهم تلك – بنظرية الكسب التي صارت علماً عليهم، فما معنى الكسب عندهم؟

للكسب عندهم تعريفات أهمها:

1– أنه ما يقع به المقدور من غير صحة انفراد القادر به.[2]

2– أنه ما يقع به المقدور في محل قدرته.[3]

3– أنه ما وجد بالقادر، وله عليه قدرة محدثة.[4]

---

[1] أبي عذبة ، الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية ، ت: د. عبدالرحمن عميرة، ط1، 1409هـ ، عالم الكتب، ص42. سفر الحوالي ، منهج الأشاعرة في العقيدة ، ط1 ، 1407هـ ، الدار السلفية، الكويت ، (43).

[2] فؤاد العقلي ، الإنسان هل هو مسير أم مخير ، ط1 ، 1980م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (11).

[3] إبراهيم الباجوري ، شرح جوهرة التوحيد ، نسَّقه وخرج أحاديثه محمد أديب الكيلاني، وعبدالكريم تتان، راجعه وقدم له عبدالكريم الرفاعي، لا ط ، 1392هـ – 1972م ، (219).

[4] أبي يعلى الفراء ، المعتمد في أصول الدين، ط1 ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، (128).

ويضرب بعضهم للكسب مثلاً في الحجر الكبير قد يعجز عن حمله رجل ، ويقدر آخر على حمله منفرداً به، إذا اجتمعا جميعاً على حمله كان حصول الحمل بأقواهما، ولا خرج أضعفهما بذلك من كونه حاملاً.

كذلك العبد لا يقدر على الانفراد بفعله، ولو أراد الله الانفراد بإحداث ما هو كسب للعبد قدر عليه، ووجد مقدوره ؛ فوجوده على الحقيقة بقدرة الله تعالى ولا يخرج مع ذلك المكتسب من كونه فاعلا، وإن وجد الفعل بقدرة الله تعالى.[1]

وهكذا تؤول هذه النظرية جبرية خالصة –كما مر–، ويبقى الخلاف بينهم وبين الجبرية خلافاً لفظياً بل طريقتهم أكثر غموضاً.

أما حقيقتها النظرية الفلسفية فقد عجز الأشاعرة عن فهمها فضلاً عن إفهامها غيرهم، ولهذا قيل:

مما يقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النَّظَّام.

وقد دار حول الكسب جدال طويل، ولم ينته الأشاعرة فيه إلى قول مستقيم.[2]

ومن الأشاعرة من يرى أن الفعل واقع بقدرة العبد، وأن العبد له كسب، وليس مجبوراً، وهذا هو قول الباقلاني.

[1] عبدالقاهر البغدادي ،أصول الدين ، ت: لجنة إحياء التراث العربي ، ط1، 1401هـ–1981م ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (133–134).

[2] منهج الأشاعرة في العقيدة ، ط1 ، 1407هـ ، الدار السلفية، الكويت ، ص436. محمد خليل هراس ، باعث النهضة الإسلامية ابن تيمية السلفي نقده لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات ، مكتبة الصحابة، طنطا، (183–187).

يقول رحمه الله: "ويجب أن يعلم أن العبد له كسب، وليس مجبوراً، بل مكتسب لأفعاله من طاعة ومعصية؛ لأنه تعالى قال: { **لَهَا مَا كَسَبَتْ**} [البقرة: 286]، يعني من ثواب طاعةٍ، { **وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**} [البقرة: 286]، يعني من عقاب معصية.

وقوله: { **بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ**} [الروم: 41]، وقوله: { **وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ**} [الشورى: 30]، وقوله: { **وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا** } [فاطر: 45] .

ويدل على صحة هذا أن العاقل منا يفرق بين تحرك يده جبراً، وسائر بدنه عند وقوع الهم به، أو الارتعاش وبين أن يحرك هو عضواً من أعضائه قاصداً إلى ذلك باختياره؛ فأفعال العباد هي كسب لهم، وهي خلق الله – تعالى – فما يتصف به الحق لا يتصف به الخلق، وما يتصف به الخلق لا يتصف به الحق، وكما لا يُقال لله – تعالى – إنه مكتسب، كذلك لا يُقال للعبد: إنه خالق.[1]

[1] القاضي أبي بكر الطيب الباقلاني ، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، ت: عماد الدين أحمد حيدر، ط1 ،1407هـ – 1987م ، عالم الكتب ، (70–71).

المبحث الثالث :الآثار المترتبة على الاختلاف في القدر

المطلب الأول : تعليل أفعال الله وإثبات الحكمة فيها

كل ما خلقه الله تعالى فله فيه حكمة، والحكمة تتضمن شيئين:

أحدهما: حكمة تعود إليه تعالى، يحيها ويرضاها.

والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم، يفرحون بها، ويلتذون بها، وهذا يكون في المأمورات وفي المخلوقات .[1]

فهو "سبحانه حكيم، لا يفعل شيئاً عبثا ولا بغير معنى ومصلحة وحكمة، هي الغاية المقصودة بالفعل، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا وهذا في مواضع لا تكاد تحصى"[2] ، وقد ذكر ابن القيم بعضها[3] .

وقد وقع الخلاف في مسألة تعليل أفعال الله على أقوال:

1- قول من نفى الحكمة وأنكر التلعيل، وهؤلاء يقولون: إن الله تعالى خلق المخلوقات، وأمر المأمورات، لا لعلة ولا لداع ولا باعث، بل فعل ذلك لمحض المشيئة، وصرف الإرادة، وهذا مذهب الجهمية والأشاعرة وهو قول ابن حزم وأمثاله [4] .

---

[1] ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (8/35-36) .

[2] ابن القيم ، شفاء العليل ، ط التراث(400).

[3] المصدر السابق (400-434) .

[4] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ط1 1415 هـ / 1995 م، مكتبة الرشد – الرياض (3/ 1311)

2- إن الله فعل المفعولات وخلق المخلوقات، وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة، ولكن هذه الحكمة مخلوقة، منفصلة عنه، لا ترجع إليه، وهذا قول المعتزلة ومن وافقهم[1] .

3- قول أهل السنة وجمهور السلف وهو أن الله حكمة في كل ما خلق، بل له في ذلك حكمة ورحمة – كما سبق بيانه في بداية هذه المسألة.

هذه خلاصة الأقوال في هذه المسألة، ويلاحظ أنها تنتهي إلى قولين أحدهما: نفاة الحكمة، وهو قول الأشاعرة ومن وافقهم.

والثاني: قول الجمهور الذين يثبتون الحكمة. وهؤلاء على أقوال: أشهرها قول المعتزلة الذين يثبتون حكمة تعود إلى العباد ولا تعود إلى الرب، وقول جمهور السلف الذين يثبتون حكمة تعود إلى الرب تعالى [2].

ويلاحظ أن من نفي الحكمة والتعليل – كالأشاعرة – دفعه إلى ذلك إلى الميل إلى الجبر وإثبات الكسب القدرة غير المؤثرة للعبد. ومن أثبت حكمة تعود إلى العباد، جعلوا هذه الحكمة لا تتم إلا بأن يكون العباد هم الخالقين لأفعالهم وهذا قول المعتزلة.

أما أهل السنة فلم يلزمهم لازم من هذه اللوازم الباطلة، ولذلك جاء مذهبهم وسطا في باب القدر – كما سيأتي أن شاء الله –.

المطلب الثاني: هل الإرادة تقتضي المحبة أم لا؟

هذه المسألة مرتبطة بشكل قوي بالمسألة السابقة – مسألة تعليل أفعال الله – لأن حدا بالأشاعرة إلى أن ينكروا التعليل ما توهموه من وجود تعارض بين الأمر والقدر، وكيف

[1] عبد الجبار الهمذاني ،المغني في أبواب التوحيد والعدل، مرجع سابق (48/6، 92/11-93) .

[2] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، مرجع سابق (3/ 1312)

يريد الله أمرا إرادة كونية كالكفر والمعاصي، ثم هو لا يحبها ولا يريدها دينا؟ فرأوا أن الخروج من هذا المأزق يكون بإنكار الحكمة والتعليل في أفعال الله وأوامره.

وموضوع الإرادة وهل هي مستلزمة للرضى والمحبة مما خاض فيه أهل الأهواء، وضلوا فيه عن الحق وأدى بهم ضلالهم إلى انحراف خطير جدا في مسألة القضاء والقدر وفي مسألة الأمر والنهي، وعلاقة هذه بتلك.

والخلاف في هل الإرادة تستلزم الرضى والمحبة وقع على قولان:

القول الأول: أن الإرادة تستلزم الرضى، وهذا قول المعتزلة والجهمية وأغلب الأشاعرة .[1]

وبعض الأشاعرة لهم عبارات تخفف من هذه المقالة، مثل قول بعضهم يحمل المحبة والرضا على الإرادة، ولكنه يقول: إذا تعلقت الإرادة بنعيم ينال عبدا فإنها تسمى محبة ورضى، وإذا تعلقت بنقمة تنال عبدا فإنها تسمى سخطا" [2]، فمن جوز إطلاق المحبة على الإرادة قالوا: إن الله يحب الكفر ويرضاه كفرا معاقبا عليه .[3]

ولكن هؤلاء الذين اتفقوا على أن الإرادة بمعنى الحبة والرضى – اختلفوا فيما بينهم على قولين جعلت أقوالهم تتباين كثيرا في مسألة القدر:

– فالمعتزلة القدرية قالوا: قد علم بالدليل أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح، ولا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، ويكره الكفر والفسوق والعصيان، ولما كان هذا ثابتا لزم أن تكون المعاصي ليست مقدرة له ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه، قالوا: ولما كنا مأمورين بالرضى بالقضاء، ومأمورين بسخط هذه الأفعال

[1] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة مرجع سابق (3/ 1316) .

[2] نفس المرجع(3/ 1316)

[3] لباب العقول ،ص288 .

وبغضها وكراهتها، فإذن يجب أن لا تكون واقعة بقضاء الله وقدره فأنكروا لذلك مرتبة المشيئة والخلق [1].

وأما الأشاعرة – ومن معهم – فقالوا قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولما ثبت عندهم أن المشيئة والإرادة والمحبة والرضى كلها بمعنى واحد

– قالوا: فالمعاصي والكفر كلها محبوبة لله لأن الله شاءها وخلقها [2].

وهكذا انتهى الأمر بهاتين الطائفتين إلى قولين باطلين: إما إخراج بعض المقدورات أن تكون مقدرة ومرادة لله كما فعل العمتزلة، وإما بالقول بأن الله يحب الكفر والمعاصي كما فعلت الأشعرية الذين خالفوا نصوص الكتاب والسنة [3].

القول الثاني: أن الإرادة لا تستلزم الرضى والمحبة، بل بينهما فرق، وهذا قول عامة أهل السنة المثبتين للقدر، وهؤلاء يقولون إن قول المعتزلة والأشاعرة مخالف للكتاب والسنة والإجماع، فإنهم متفقون على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وعلى أن الله لا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، وأن الكفار يبيتون مالا يرضى من القول. كما هو صريح النصوص.

ولكن هل بين النصوص تعارض كما توهمه أولئك؟ أهل السنة يرون أن النصوص الواردة في المشيئة والإرادة، وفي المحبة ليس بينهما تعارض مطلقا إذا أعطيت حقها من الفهم والتفسير الصحيح.

---

[1] الاحتجاج بالقدر ط المكتب الإسلامي (ص:66-67).

[2] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة مرجع سابق(3/ 1317)

[3] نفس المرجع (3/ 1317)

وذلك أن أهل السنة يقولون إن الخطأ الذي وقع فيه المخالفون لهم من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم، هو ظنهم أن الإرادة في النصوص كلها بمعنى واحد.

والحق أن الإرادة نوعان:

أحدهما: نوع بمعنى المشيئة العامة، وهذه هي الإرادة الكونية القدرية، فهذه الإرادة كالمشيئة شاملة لكل ما يقع في هذا الكون، وأدلة هذا النوع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً**﴾ [الأنعام: 125] .

فهذه الإرادة لا تستلزم المحبة، وليست بمعناها.

والثاني: نوع بمعنى المحبة والرضى، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185] وهذه هي الإرادة الدينية الشرعية.

وهذه الإرادة هي المستلزمة للمحبة والرضى، وهي المستلزمة للأمر[1] . وعلى هذا فبالنسبة لوقوع المراد، وفي أي النوعين يتعلق – تكون الأقسام أربعة:

أحدها: ما تعلقت بن الإرادتان الكونية والدينية، وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة، فهذه مرادة دينا لأنها أعمال صالحة مأمور بها، ومرادة كونا لأنها وقعت.

الثاني: ما تعلقت به الإاردة الدينية فقط، وهو ما أمر الله به من الطاعات والأعمال الصالحة، فعصى ذلك الكفار ولم يأتوا به، فهذا مراد شرعا لأنها من الأعمال الصالحة، وغير مرادا كونا لأنه لم يقع م الكفار والعصاة.

الثالث: ما تعلقت به الإاردة الكونية فقط، كالمباحات والمعاني التي لم يأمر بها الله إذا فعلها العصاة. فهي غير مرادة دينا، ولكنها مرادة كونا لأنها وقعت.

[1] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، مرجع سابق (3/ 1318).

الرابع: ما لم تتعلق به الإرادتان، وذلك مما لم يقع ولم يوجد من أنواع المباحات والمعاصي .[1]

وبهذا التفصيل[2] – الذي دلت عليه النصوص – يتبين رجحان مذهب أهل السنة والجماعة.

المطلب الثالث: التحسين والتقبيح

أول من اشتهر عنه بحث هذا الموضوع الجهم بن صفوان الذي وضع قاعدته المشهورة: "إيجاب المعارف بالعقل قبل ورود الشرع"[3] ، وبنى على ذلك أن العقل يوبج ما في الأشياء من صلاح وفساد، وحسن وقبح، وهو يفعل هذا قبل نزول الوحي، وبعد ذلك يأتي الوحي مصدقا لما قال به العقل من حسن بعض الأشياء وقبح بعضها، وقد أخذ المعتزلة بهذا القول ووافقهم عليه الكرامية[4] .

ومن ثم وقع الخلاف حوله على ثلاث أقوال:

1- أن الحسن والقبح صفتان ذاتيتان في الأشياء، والحاكم بالحسن والقبح هو العقل، ولافعل حسن أو قيح إما لذاته، وإما لصفة من صفاته لازمة له وإما لوجوه واعتبارات أخرى، والشرع كاشف ومبن لتلك الصفات فقط. وهذا هو مذهب المعتزلة والكرامية ومن قال بقولهم من الرافضة والزيدية وغيرهم [5].

---

[1] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة مرجع سابق (3/ 1319)

[2] نفس المرجع(3/ 1319)

[3] أبي الفتح محمد الشهرستاني الملل والنحل، مرجع سابق (88/1) .

[4] انظر: نشأة الفكر الفلسفي للنشار (346/1) ، والتجسيم عند المسلمين – مذهب الكرامية – سهير مختار – (ص:363) .

[5] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، مرجع سابق (3/ 1320)

2- أنه لا يجب على الله شيء من قبل العقل، ولا يجب على العباد شيء قبل ورود السمع، فالعقل لا يدل على حسن شيء، ولا على قبحه قبل ورود الشرع، وفي حكم التكليف، وإنما يتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع وموجب السمع. قالوا: ولو عكس الشرع فحسن ما قبحه، وقبحا ما حسنه لم يكن ممتنعا. وها قول الأشاعرة ومن وافقهم .[1]

3- التفصيل، لأن إطلاق التحسين والتقبيح على كل فعل من جهة العقل وحده دون الشرع، أو نفي أي دور للعقل في تحسين الأفعال أو تقبيحها، غير صحيح، ويوضح شيخ الإسلام ابن تيمية مذهب أهل الحق في هذا توضيحاً كاملاً، فيقسم الأفعال إلى ثلاثة أنواع:

"أحدها: أن يكون الفعل مشتملا على مصلحة أو مفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم، فهذا النوع هو حسن أو قبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك، لا أنه ثبت للفعل صفة لم تكن، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبا في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك، وهذا ما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح، فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث الله إليهم رسولا، وهذا خلاف النص، قال تعالى: **{وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً}** [الاسراء: 15] .

النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنا، وإذا نهى عن شيء صار قبيحاً، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.

[1] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، مرجع سابق (3/ 1320) .

النوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد، هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبراهيم بذبح ابنه ﴿**فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ**﴾ [الصافات:103] حصل المقصود، ففداه بالذبح وكذلك حديث أبرص وأقرع وأعمى، فلما أجاب الأعمى قال الملك: أمسك عليك مالك، فإنما ابتليتم، فرضى عنك وسخط على صاحبيك" .[1] فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس الأمور به.

وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك بدون أمر الشارع، والأشعرية ادعوا أن جميع الشريعة من قسم الامتحان، وأن الأفعال ليست صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع. وأما الحكماء والجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة، وهو الصواب" .[2]

وشيخ الإسلام يزيد الأمر تحقيقاً فيبين أن التحسين والتقبيح قسمان:

أحدهما: كون الفعلا ملائما للفاعل نافعا له أو كونه ضارا له منافرا فهذا قد اتفق الجميع على أنه قد يعلم بالعقل .[3]

الثاني: كونه سببا للذم والعقاب، فهذا هو الذي وقع فيه الخلاف:

– فالمعتزلة قالوا قبح الظلم والشرك والكذب والفواحش معلوم بالعقل، ويستحق عليها العذاب في الآخرة وإن لم يأت رسول.

– والأشاعرة قالوا: لا حسن ولا قبح ولا شر قبل مجيء الرسول، وإنما الحسن ما قييل فيه الفعل، والقبيح ما قيل فيه لا تفعل. ولم يجعلوا أحكام الشرع معللة، وهذا يوافق مذهبهم في التعليل.

---

[1] رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث أبرص وأعمى وأقرع ورقمه (3464) الفتح (500/6) ، ومسلم كتاب الزهد ورقمه (2964) .

[2] ابن تيمية مجموع الفتاوى ، مصدر السابق (434/8–436) .

[3] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، مصدر السابق (3/ 1321).

– جمهور أهل السنة قالوا: الظلم والشرك والكذب والفواحش كل ذلك قبيح قبل مجيء الرسول، لكن العقوبة لا تستحق إلا بمجيء الرسول .[1]

وما فصله شيخ الإسلام هو الموافق لمذهب السلف، وهو الذي دلت عليه النصوص، أما الكلام في هذه المسألة كاصطلاح فإنما نشأ في المائة الثالثة من الهجرة .

والأشاعرة لأنهم يميلون إلى "الجبر" في القدر، قالوا بالتحسين والتقبيح الشرعي فقد. ولذلك احتج الرازي صراحة عليه بالجبر، فإنه أثبت أن العبد مجبور على فعله القبيح، فلا يكون شيء من أفعال العباد قبيحا.

ويرى شيخ الإسلام أن هذه الحجة هي في الأصل حجة المشركين المكذبين بالرسول الذين قالوا: ﴿**لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ**﴾ [الأنعام: :148] ، فإنهم نفوا قبح الشرك وتحريم ما لا يحرمه الله من الطيبات بإثبات القدر، لكن شيخ الإسلام يستدرك – انصافا لخصومه – فيقول: "لكن هؤلاء الذين يحتجون بالجبر على نفي الأحكام إذا أقروا بالشرع لم يكونوا مثل المشركين من كل وجه، ولهذا لم يكن المتكلمون المقرون بالشريعة كالمشركين وإن كان فيهم جزء من باطل المشركين.

لكن يوجد في المتكلمين من المتصوفة طوائف يغلب عليهم الجبر حتى يكفروا حينئذ بالأمر والنهي والوعد والوعيد والثواب والعقاب، إما قولا وإما حالاً وعملا ... ".[2]

ولا شك أن الأشاعرة – وكذلك المعتزلة – ليسهم له حجة على قولهم في التحسين والتقبيح، سوى أخذهم ببعض النصوص دون بعض، وشيخ الإسلام كثيرا ما يفصل الخلاف في ذلك مبينا المذهب الحق .[3]

---

[1] ابن تيمية مجموع الفتاوى، مصدر السابق (8/677–686، 11/676–677) .

[2] ابن تيمية مجموع الفتاوى، مصدر سابق (8/677–686، 11/676–677)

[3] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، مصدر سابق (3/ 1323) .

المطلب الرابع: معنى "الظلم":

القول في معنى "الظلم" مبنى على مسألة التحسين والتقبيح، وقد وقع الخلاف في معنى الظلم على ثلاثة أقوال:

1-قول الجهمية والأشاعرة، وهؤلاء قالوا في تعريف الظلم: إما أنه التصرف في ملك الغير، أو أنه مخالفة الآم الذي تجب طاعته، وهؤلاء يقولون: الظلم بالنسبة لله غير ممكن الوجود، بل كل ممكن إذا قدر وجوده فإنه عدل، والظلم منه ممتنع غير مقدور، وهو محال لذاته كالجمع بين الضدين، وكون الشيء موجوداً معدوماً.

وهؤلاء يقولون لو عذب الله المطيعين ونعم العاصين لم يكن ظالما، لأن الظلم عندهم إنما هو التصرف في ملك الغير، والله تعالى مالك الملك، فأي فعل فعله ولو كان تعذيب أنبيائه وملائكته وأهل طاعته، وتكريم أعدائه من الكفار والشياطين لم يكن ظالما، لأنه لم يتصرف إلا في ملكه، وكذلك فليس هناك آمر فوقه حتى يخالفه.

وهذا قول جمهور الأشاعرة، وهو قول كثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، كالقاضي أبي يعلي، وأتباعه، وأبي المعالي الجويني وأتباعه، وأبي الوليد الباجي وأتباعه وغيرهم .[1]

3- قول المعتزلة، وهؤلاء يقولون: إن الظلم مقدور لله تعالى، ولكنه منزه عنه، وهذا حق، ولكنهم يجعلن الظلم الذي حرمه الله وتنزه عنه نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض، وشبهوه في الأفعال ما يحسن منها وما لا يحسن بعباده، فضربوا له من أنفسهم الأمثار، ولذلك فهم يسمون مشبهة الأفعال.

وبناء على هذا قالوا: "إذا أمر العبد ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالما له، والتزموا أنه لا يقدر أن يهدي ضالا كما قالوا: إنه لا يقدر أن يضل

[1] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، مصدر سابق (3/ 1323).

مهتديا، وقالوا عن هذا: إذا أمر اثنين بأمر واحد، وخص أحدهما بإعانته على فعل المأمور كان ظالما إلى أمثال ذلك من الأمور التي هي من باب الفضل والإحسان، جعلوا تركه لها ظلما، وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدرا ظلم له، ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك ومن لم يقم" .[1]

فالله عند المعتزلة عدل لا يظلم لأنه لم يرد وجود شيء من الذنوب، لا الكفر ولا الفسوق ولا العصيان، بل العباد يفعلون ذلك بغير مشيئته، والله لم يخلق شيئاً من أفعال العباد لا خيراً ولا شراً، لأنه لو كان خالقا لها ثم عاقب العاصين لكان ظالما لهم.[2]

4- قول أهل السنة، قالوا: الظلم وضع الشيء في غير موضعه وهذا معناه في اللغة، يقال: من أشبه أباه فما ظلم، ومن استرعى الذئب فقد ظلم ،[3] وعلى هذا المعنى بنى أهل السنة تعريفهم للظلم الذي نزه الله نفسه عنه فقالوا: إن الله تعالى حكم عدل يضع الأشياء مواضعها، فلا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه، ولا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين مختلفين .[4]

وعلى هذا فالظلم الذي حرمه الله على نفسه، وتنزه عنه فعلا وإرادة هو ما فسره به سلف الأمة وأئمتها أنه لا يحمل المرء سيئات غيره، ولا يعذب بما لم تكسب يداه،

وأنه لا ينقص من حسناته فلا يجازي بها أو ببعضها، وهذا هو الظلم الذي نفي الله خوفه عن العبد بقوله: ﴿**وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْماً وَلا**

[1] شرح حديث أبي ذر – مجموع الرسائل المنيرية (206/3) .

[2] محمد رشاد سالم ،جامع الرسائل لابن تيمية (123/1) .

[3] الصحاح، ولسان العرب مادة – ظلم – وانظر: تأويل مشكل القرن (ص: 467) .

[4] محمد رشاد سالم ،جامع الرسائل لابن تيمية (124/1) .

هَضْماً﴾ [طه:112]، قال المفسرون لا يخاف أن يحمل عليه من سيئات غيره ولا ينقص من حسناته، وقيل: يظلم بأن يؤاخذ بما لم يعمل .[1]

والله تعالى قادر على الظلم، ولكنه تعالى نزه نفسه عنه، وحرمه على نفسه، كما ورد في ذلك الأدلة الكثيرة، وأشهرها حديث أبي ذر: "يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم مكرما فلا ظالموا" . وغيره.

ويلاحظ أن الأشاعرة جاء تفسيرهم للظلم مواكبا لمذهبهم في القدر، فهم لميلهم إلى مذهب الجبرية، إذا قيل لهم إن قولكم إن للعبد قدة غير مؤثرة، نتيجته الجبر، فكيف يعذب الله العباد على ما جبرهم عليه، هذا ظلم، قالوا ليس هذا ظلماً لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير أو مخالفة الآمر الذي تجب طاعته، وهذا منتفق بالنسبة لله.

ولا شك أن هذا التفسير للظلم مخالف للمعروف من لغة العرب، ولما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة التي ورد فيها هذا اللفظ، كما أن قولهم بأن الظلم ممتنع عليه ليسه فيه مدح ولا كمال، وإنما المدح والكمال أن يقال: إن الله سبحانه منزه عنه، لا يفعله لعدله، والمدح إنما يكون بترك المقدور عليه، لا بترك الممتنع .[2]

المطلب الخامس: تكليف ما لا يطاق

الطاقة هي الإستطاعة، والخلاف بين الطوائف قائم حول تحديد المقصود بما لا يطاق، هل هو الممتنع عادة، أو المستحيل كالجمع بين الضدين، أو هو كتكليف الكافر وهو لا يؤمن.

[1] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة مرجع سابق (3/ 1325).

[2] المرجع نفسه ، (3/ 1325).

وشيخ الإسلام يبين أن هذا الخلاف ناتج عن عدم التفريق بين أمرين متعلقين بالنزاع في هذه المسألة:

1- ما يرجع إلى الفعل المأمور به، وهذا فيما يتعلق بالقضاء والقدر.

2- وما يرجع إلى جواز الأمر بالشيء، وهذا فيما يتعلق بمسائل الأمر والنهي.

والذين خلطوا بين هذين القسمين وقعوا في المحذور، مثل قياس بعضهم أمر الله الكافر بالإيمان مع علمه تعالى أنه لا يفعل، بمسألة العاجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه، وجعلهم القسمين قسما واحداً وأنه تكليف بما لا يطاق.

فهذا جمع مخالف لما يعلم بالإضطرار من الفرق بينهما، وهو من مثارات الأهواء بين القدرية والجبرية .[1]

ولذا يرى شيخ الإسلام أن إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام .

وقد وقع الخلاف في تكليف ما لا يطاق على أقوال:

1- جواز تكليف ما لا يطاق، ومنه تكليف الأعمى البصر، والزمن أن يسير إلى مكة. وهذا قول جهم بين صفوان .[2]

2- عدم جواز تكليف ما لا يطاق، وقد معونه لقبحه عقلا، وهذا مبني على مذهبهم في أن القدرة تكون قبل الفعل فقط، حتى يتحقق التكليف، ومن ثم يترتب عليه الثواب والعقاب، ولذلك منعوا أن تكون القدرة مقارنة لمقدورها، لأن معنى ذلك أن يكون تكليف

[1] ابن تيمية، درء التعارض، ت: الدكتور محمد رشاد سالم ، ط2 1411 هـ - 1991 م ،الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية ،(1/64-65) .

[2] ابن تيمية، مجموع الفتاوى مرجع سابق (8/297) .

الكافر بالإيمان تكليفاً بما لا يطاق؛ إذ لو أطاقه لوقع منه، فلما يقع منه دلي على أنه غير قادر عليه، وتكليف ما لا يطاق قبيح، وهذا قول المعتزلة ومن وافقهم .[1]

3- أن تكليف ما لا يطاق جائز، وهذا مذهب الأشاعرة، وبنوا ذلك على ما في مذهبهم من أنه لا يجب على الله شيء ولا يقبح منه شيء. لكن الأشاعرة يقولون، إن ما لا يطاق أقسام:

- أن يمتنع الفعل لعلم الله بعدم وقوعه، كتكليف الكافر الإيمان في حالة كفره، وهذا جائز عند جميع الأشاعرة، وهذا النوع هو مالا يستطيعه المكلف لاشتغاله بضده فقط وهو الذي منعه المعتزلة .[2]

- أن يمتنع الفعل لنفسه، بكون محالا كالجمع بين الضدين. وهذا اختلف فيه الأشاعرة، منهم من أجازه كالرازي ومنهم من منعه .[3]

- ألا تتعلق به القدرة الحادثة عادة، كحمل الجبل، والطيران، فهذا يجوزه بعض الأشاعرة وإن لم يقع من خلال الإستقراء، وبعض المجوزين يحتج لذلك بتكليف أبي لهب الإيمان مع ورود الخبر أنه لا يؤمن .[4]و مذهب السلف، التفصيل، وذلك أن يقال: تكليف مالا يطاق على وجهين:

أحدهما: مالا يقدر على فعله لاستحالته، وهو نوعان:

أ-أما وقع ممتنع عادة كالمشي على الوجه والطيران، وكالمقعد الذي لا يقدر على القيام، والأخرس الذي لا يقدر على الكلام.

---

[1] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة مرجع سابق (3/ 1326).

[2] الزنجاني، شرح المواقف، (331-332) الجزء المحقق.

[3] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/ 1327).

[4] ابن تيمية مجموع الفتاوى مرجع سابق (295/8) .

ب- وما هو ممتنع في نفسه كالجمع بين الضدين، وجعل المحدث قديما، والقديم محثدا، ونحو ذلك.

فهذا النوعان قد اتفق حملة الشريعة على أن مثل هذا ليس بواقع، وأنه لا يجوز تكليفه .[1]

والثاني: ما لا يقدر عليه لإستحالته، ولا للعجز عنه، لكن لتركه والاشتغال بضده، مثل تكليف الكافر الإيمان في حال كفره، فهذا جائز خلافا للمعتزلة، لأنه من التكليف الذي اتفق المسلمون على وقوعه في الشريعة. ولكن إطلاق تكليف ما لا يطاق على هذا مما منعه جمهور أهل العلم، وإن كان بعض المنتسبين إلى السنة قد أطلقه في ردهم على القدرية .[2]

بقي الكلام في احتج به بعض الأشاعرة من جواز تكليف الممتنع عادة، بقصة أبي لهب ،[3] فشيخ الإسلام يرى أن هذا خطأ، لأن من أخبر الله أنه لا يؤمن وأنه يصلي النار، بعد دعاء النبي – صلى الله عليه وسلم – له إلى الإيمان، فهذا حق حققت عليه كلمة العذاب، فهو كالذي يعاين الملائكة وقت الموت، فلم يبق هذا مخاطباً من جهة الرسول بالأمرين المتناقضين. وهو أيضاً كقوم نوح حين أخبر الله نوحاً – عليه السلام – أنه لن يؤمن من قومه إلا من قد آمن، فلم يكن بعد هذا يأمرهم بالإيمان بهذا الخطاب [4].

"بل إذا قدر أنه أخبر بصليه النار المستلزم لموته على الكفر وأنه سمع هذا الخطاب ففي هذا الحال انقطع تكليفه، ولم ينفعه إيمانه حينئذ، كإيمان من يؤمن بعد معاينة العذاب، قال تعالى: ﴿**فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا**﴾ [غافر: 85][5].

---

[1] ابن تيمية، مجموع الفتاوى مرجع سابق (301/8) .

[2] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة مرجع سابق(3/ 1328) .

[3] نفس المرجع (3/ 1328) .

[4] ابن تيمية ، مجموع الفتاوى مرجع سابق (302/8) .

[5] ابن تيمية، درء التعارض مصدر سابق(63/1-64)

فأبو لهب قد حقت عليه كلمة العذاب، فلا ينفعه الإيمان [1]

وهكذا فالقول الراجح هو التفصيل فيها. ومن ذلك يتبين خطأ المعتزلة والجهمية وبعض الأشاعرة علما بأن من الأشاعرة من ذلك القول الحق بتفصيله في هذه المسألة .[2]

هذه أهم المسائل المتعلقة بالقدر، وهي وإن كانت مسائل فرعية إلا أنها ذات صلة قوية بموضوع القدر، أو هي جزء منه، ولا شك أن الأشاعرة لم يسلكوا فيها المسلك الصحيح الذي هو مسلك السلف – رحمهم الله – ولذلك جاء مذهبهم في القدر وفي أفعال العباد، منحرفا عن المذهب الحق.

[1] ابن تيمية مجموع الفتاوى مرجع سابق (438/8، 473-474) .

[2] عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة مرجع سابق (3/ 1329).

خاتمة

الحمد لله الذي من علينا بإكمال هذا البحث الذي حاولنا فيه نقل أقوال المعتزلة والأشاعرة في القدر وذكر ما انجرى عن ذالك من وسائل وقد خلصنا إلى نتائج منها:

- أن على المسلمين الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، وكل ذلك قد قدره الله ربنا، ومقادير الأمور كلها بيده، ومصدرها عن قضائه.

- أن الله علم كل شيء قبل كونه، فجرى على قدره، لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به .

- القدر عند المعتزلة هو إقدار العباد على الفعل فقط دون المشيئة والخلق ، فهم ينفون المرتبتين الثالثة والرابعة للقدر بخلا ف أهل السنة.

- العباد عند المعتزلة هم خالقي أفعالهم ، بقدرتهم واختيارهم ،وليس لقدرة الله ومشيئته فيها أي تأثير .

- أن الأشاعرة يقولون بنظرية جبرية خالصة في القدر ويبقى الخلاف بينهم وبين الجبرية خلافاً لفظياً.

- أن مخالفة المعتزلة والأشاعرة لأهل السنة والجماعة في القدر أدى بهم إلى انحراف في كثير من المسائل العقدية .

- وفي الأخير نوصي طلبة العلم بصب اهتمامهم نحو دراسة أقوال الفرق الإسلامية لأن الأفكار المعاصرة إنما تنبعث من أفكارهم .

- هذا والله أعلم ، وصلى والله وسلم على نبينا محمد ،عليه أشرف الصلاة وأتم التسليم.

قائمة المصادر والمراجع :

1) إبراهيم الباجوري ، شرح جوهرة التوحيد ، نسَّقه وخرج أحاديثه محمد أديب الكيلاني، وعبدالكريم تتان، راجعه وقدم له عبدالكريم الرفاعي، لا ط ، 1392هـ – 1972م.

2) ابن تيمية ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، تحقيق فريد الجندي وأشرف الشرقاوي ، لا ط ،1427– 2006 م ، دار الحديث القاهرة .

3) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ت: د. محمد رشاد سالم، ط1، 1401هـ – 1981م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

4) ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ،لاط، 1405هـ، دار الفكر، بيروت.

5) الحافظ عمر بن علي البزار الأعلام العلية للبزار، الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، ، حققه زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت، ط2، 1396هـ. والشهادة الزكية لمرعي الكرمي الحنبلي.

6) خالد بن عبد اللطيف بن محمد نور، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى ، ط1 ، 1416هـ –1995، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية .

7) الزنجاني ،شرح المواقف – الموقف الخامس – ت: د.أحمد المهدي، لا ط ، 1396هـ ، مكتبة الأزهر.

8) أبي زيد القيرواني، مقدمة الرسالة،ت: بكر بن عبد الله أبو زيد،لاط، دار العاصمة.

9) سعيد مراد، الفرق والجماعات الدينية قديما وحديثا، لا ط ، 1427 هـ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

10) سفر الحوالي ، منهج الأشاعرة في العقيدة ، ط1 ، 1407هـ ، الدار السلفية، الكويت.

11) عبد الجبار الهمذاني ، الأصول الخمسة ، ت : د فيصل عون ، ط1 ، 1998 م ، مكتب النشر العلمي.

12) عبد الجبار الهمذاني ،المغني في أبواب التوحيد والعدل.

13) عبد الرحمان المحمود، القضاء والقدر في الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه،ط2، 1418هـ-1997م،لان.

14) عبد الرحمن البراك ، شرح العقيدة الطحاوية ، ط2 ،1431 - 2010م ، دار التدمرية.

15) عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ط1 1415 هـ / 1995 م، مكتبة الرشد – الرياض

16) عبد الرزاق البدر ،تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي ،ط1، غراس للنشر والتوزيع، 1424هـ/2003م .

17) عبد المنعم الحنفي ، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، ط1 ،1413هـ، دار الرشاد ، القاهرة، .

18) عبدالقاهر البغدادي ،أصول الدين ، ت: لجنة إحياء التراث العربي ، ط1، 1401هـ-1981م ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

19) أبي عذبة ، الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية ، ت: د. عبدالرحمن عميرة، ط1، 1409هـ ، عالم الكتب.

20) علي الوصيفي، القضاء والقدر عند السلف ، لا ط ، دار الإيمان للنشر والتوزيع.

21) علي عبد الفتاح المغربي ، الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة ، ط1 ، 1986 م ، مكتبة وهبة ، القاهرة .

22) عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة ، ط2 ، 1416-1995م، مكتبة الرشد

23) عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة ، ط2 ، 1416-1995 م.

24) ابن فارس ،مقاييس اللغة ، ت: عبد السلام محمد هارون،لاط، 1399هـ - 1979م، دار الفكر،.

25) فالح بن مهدي، التحفة المهدية في شرح الرسالة التدمرية ، ط2،لان، 1406هـ، ابن عثيمين تقريب التدمرية، ط1، 1412هـ ، دار الوطن.

26) الفتح محمد الشهرستاني ،الملل والنحل ، لا ط ، مؤسسة الحلبي،.

27) فؤاد العقلي ، الإنسان هل هو مسير أم مخير ، ط1 ، 1980م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

28) القاضي أبي بكر الطيب الباقلاني ، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، ت: عماد الدين أحمد حيدر، ط1 ،1407هـ - 1987م ، عالم الكتب

29) القاضي عبد الجبار الهمذاني ،الأصول الخمسة ، ت : د فيصل عون ، ط1 ، 1998 م ، مكتب النشر العلمي.

30) القيم ، شفاء العليل ، ط التراث .

31) ابن القيم الجوزية ،طريق الهجرتين ، ضبط نصه وخرج أحاديثه عمر بن محمود أبو عمر، ط1، 1409هـ ، دار ابن القيم.

32) مانع بن حماد الجهني، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ط4 ،1420هـ ، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع،.

33) متفق عليه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث أبرص وأعمى وأقرع ورقمه (3464) الفتح (500/6) ، ومسلم كتاب الزهد ورقمه (2964) .

34) مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية، ط 2 ، 1392هـ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ،.

35) محمد بن أحمد السفاريني السفيراني ، لوامع الأنوار البهية، وسواطع الأسرار الأثرية، شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية، ط2، 1405هـ ، المكتب الإسلامي، بيروت، مكتبة أسامة، الرياض.

36) محمد بن العثيمين ، شرح ثلاثة الأصول ، ط4 ،1418-1998م ، الثريا للنشر والتوزيع.

37) محمد بن العثيمين ، شرح ثلاثة الأصول ، ط4 ،1418-1998م ، الثريا للنشر والتوزيع.

38) محمد بن صالح العثيمين ، رسائل في العقيدة، ، ط1406،2هـ، دار طيبة، الرياض.

39) محمد بن عثيمين ، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ط5، 1419 ، دار ابن الجوزي.

40) محمد خليل هراس ، باعث النهضة الإسلامية ابن تيمية السلفي نقده لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات ، مكتبة الصحابة، طنطا.

41) محمد رشاد سالم ،جامع الرسائل لابن تيمية ، ط1، 1405هـ، مطبعة المدني، و

42) محمد صالح محمد السيد ، مدخل إلى علم الكلام ، 2001م، دار قباء، القاهرة.

43) مرتضى الزَّبيدي، تاج العروس، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية .

44) مسلم في صحيحه ،ت: محمد فؤاد عبد الباقي ،لاط، دار إحياء التراث العربي – بيروت،

45) منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، ت: عبد السلام هارون وآخرون، لا ط ، الدار المصرية، مصر الجديدة.

46) ابن منظور ، لسان العرب، ت: مجموعة من المؤلفين، لا ط ، القاهرة.

47) النسائي ،السنن الكبرى ،ت:محمد فؤاد عبد الباقي، السنن الكبرى،ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت.

48) أبو يعلى الفراء ، المعتمد في أصول الدين، ط1 ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت).

المحتويات:

مقدمة .....أ

مبحث تمهيدي :مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بالقدر 9

المطلب الأول: مجمل الاعتقاد الحق في القدر.....9

الفرع الأول:قول الإمام ابن أبي زيد القيرواني..... 10

الفرع الثاني: أقوال الإمام ابن تيمية رحمه الله:..... 11

المطلب الثاني: الواجب على العبد في هذا الباب:..... 12

المبحث الأول:مفهوم القدر 15

المطلب الأول:تعريف القدر لغة وإصطلاحا..... 15

الفرع الأول :تعريف القدر لغة..... 15

الفرع الثاني: تعريف القدر اصطلاحا 16

المطلب الثاني: موارد القدر في الكتاب والسنة 16

الفرع الأول: القرآن الكريم 16

الفرع الثاني: من االسنة النبوية 18

المطلب الثالث: أنواع القدر 19

الفرع الأول : التقدير العام..... 19

الفرع الثاني : التقدير العمري..... 19

المحتويات :

الفرع الثالث: تقدير السنوي:..... 19

الفرع الرابع: التقدير اليومي..... 19

المبحث الثاني : القدر عند المعتزلة والأشاعرة..... 20

المطلب الأول: التعريف بفرقة المعتزلة وبفرقة الأشاعرة..... 20

الفرع الأول : التعريف بفرقة المعتزلة 20

الفرع الثاني : التعريف بفرقة الأشاعرة..... 23

المطلب الثاني :مفهوم القدر عند المعتزلة..... 23

المطلب الثالث: قول الأشاعرة في القدر..... 28

المبحث الثالث :الآثار المترتبة على الاختلاف في القدر 32

المطلب الأول : تعليل أفعال الله وإثبات الحكمة فيها..... 32

المطلب الثاني: هل الإرادة تقتضي المحبة أم لا؟..... 33

المطلب الثالث: التحسين والتقبيح..... 37

المطلب الرابع: معنى "الظلم":..... 41

المطلب الخامس: تكليف ما لا يطاق..... 43

خاتمة..... 48

المصادر والمراجع..... 49